



المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

مذكرة توجيهية | رقم 14

رؤى متقاطعة رقم 1 : العملات الوطنية تحت
الهجوم: عمليات وآثار الإصلاحات النقدية التي
يفرضها صندوق النقد الدولي في بلدان شمال
أفريقيا

المركز التونسي للاقتصاد

06/10/2023

I. التأثير في العملات الوطنية: إصلاحات نقدية ومالية متنوعة تحت ضغط صندوق النقد الدولي

أ. مرونة سعر الصرف: الخطوة الأولى لزعة الاستقرار

ب. تخفيض قيمة العملة: ضربة صندوق النقد الدولي القاضية للعملات المحلية

ت. دعم استقلالية البنوك المركزية من اجل تفكيك أدوات السياسة النقدية الخاصة بالاقتصاد والميزانية

ث. قابلية العملة للتحويل: فقدان كلي للتحكم في المسألة النقدية بداعي الحرية المالية؟

II. نتائج السقوط الحر للعملات على الاقتصاد والشعب

III. معارضاة الإصلاحات النقدية في دول شمال أفريقيا:

IV. الطريق نحو السيادة النقدية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

V. الطريق الى الامام: ما الذي يمكن فعله؟

أ. ردم الهوية المعريفية حول تأثير السياسات على الحقوق

ب. إقحام العالم الأكاديمي لدعم أوجه المقاومة المحلية

ت. حملات مشتركة هادفة للتغيير: شكل من تأييد القوة الناعمة على المستوى الجهوي

أماي بن سيك علي

باحثة سياسات عمومية

ameni.bensikali@economie-tunisie.org



شكر وتقدير

تم صياغة هذه الورقة، جزئياً، انطلاقاً من مبادرة بحثية تعاونية شارك في تنظيمها المرصد التونسي للاقتصاد (TOE) ومنصة العدالة الاجتماعية (SJP) من خلال ندوة عبر الإنترنت انعقدت في يونيو 2023.

ساهمت التعليقات القيمة للدكتور عامر العدلي بشكل كبير في صياغة هذه الورقة. كما نعرب عن تقديرنا الخاص للأستاذ نجيب أقصيبي ومحمد حداد لمساهماتهم الجديرة بالذكر خلال الندوة الرقمية.

مقدمة

على مدى العقد الماضي، شاركت بلدان شمال أفريقيا، مثل مصر وتونس والمغرب، في ترتيبات الديون المالية مع صندوق النقد الدولي. وكشرط للاقتراض وتمكين هذه الاقتصادات من النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية، فرض صندوق النقد الدولي سلسلة من الإصلاحات النقدية مع التركيز على تخفيض قيمة العملة واعتماد أسعار صرف أكثر مرونة. إن الأساس المنطقي لصندوق النقد الدولي لفرض هذه الإصلاحات يدور في ظاهره حول الحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية لهذه البلدان وتجهيزها بشكل أفضل للتغلب على التقلبات المستمرة في السوق العالمية.

تتيح هذه الإصلاحات تغييرات عميقة في أهداف السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها التشغيلية. كما توسع نفوذها ليشمل جوانب حاسمة مثل عمليات البنك المركزي وعمليات التدقيق وتدابير الشفافية والضوابط المالية بما في ذلك القيود المفروضة على أنظمة الصرف¹.

بشكل عام، تعتبر أجندة صندوق النقد الدولي نيو ليبرالية، بمعنى أن الإصلاحات تمثل سياسات موجهة نحو السوق وتدابير تقشفية على حساب السيادة النقدية الوطنية. فهي تستهدف التضخم وترمو إلى استقلالية البنك المركزي وتتوجه نحو أسعار صرف عائمة. على سبيل المثال، بشكل عام²، تنفذ سياسات صندوق النقد الدولي «الإجماع على السياسة النقدية الجديد» عبر شروط الاقتراض والدعم الفني. تحرم الإصلاحات التي يقودها صندوق النقد الدولي تدرجها الدولة من شرعيتها وقدرتها على صنع السياسات للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنظيم الأنظمة المالية ومراقبة العرض النقدي. وبهذا المعنى، يبدو أيضا على الصعيد العالمي أن «توجه السياسة النقدية في العقود الأخيرة يعتبر تحولا من محاولة تحقيق «التشغيل\التوظيف الكلي» إلى تحقيق «استقراره الأسعار»³.

تنظر هذه «الرؤى المتقاطعة» في السياسات المفروضة من المؤسسات المالية الدولية في مصر وتونس والمغرب، على مدى العقد الماضي، وتكشف أوجه التشابه المذهلة لهذه السياسات عبر دول شمال أفريقيا. كما تسلط الضوء من ناحية، على فشل نهج الإصلاح الموحد لهذه البلدان في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتأثيره المضر على النمو الاقتصادي، حيث تقلل تدابير التقشف من الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلى تحديات في التعامل مع أعباء الديون بمرور الوقت. وتوضح رفع هذه السياسات من تكلفة المعيشة وأسعار الاستهلاك وخط الفقر، وتدمرها للهيكل الاقتصادي وتأثيرها على حقوق الناس.

I. التأثير في العملات الوطنية: إصلاحات نقدية ومالية متنوعة تحت ضغط صندوق النقد الدولي

يفرض صندوق النقد الدولي مجموعة من الإصلاحات النقدية والمالية في دول شمال أفريقيا لتنفيذ أجندته النيو ليبرالية. وتشمل هذه التدابير مرونة سعر الصرف، والتي غالبا ما تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف التغييرات على وضع البنك المركزي والقوانين المصرفية إلى تعزيز استقلالية هذه البنوك. في حين أن التوصيات بتحرير قابلية تحويل العملة كشرط أساسي لعملية الإصلاح تعتبر ضرورية لمتابعة السياسات النقدية النيو ليبرالية. وتتماشى هذه الإجراءات مع الهدف العام المتمثل في تحرير حسابات رأس المال، مثل إزالة ضوابط رأس المال والدعوة إلى قابلية تحويل العملات.

أ. مرونة سعر الصرف: الخطوة الأولى لزعة الاستقرار

بالنسبة لصندوق النقد الدولي، من المهم أن تضع البلدان التي تعاني من الأزمة الاقتصادية والضيق الاجتماعي «سعر صرف مناسب للحفاظ على وضع قابل للتطبيق لميزان المدفوعات»⁴. وفي هذا الصدد، يوصي صندوق النقد الدولي اضعاء مستوى من المرونة في تحديد سعر الصرف. تم فرض هذا لأول مرة على تونس كمعيار هيكلي في خطاب النوايا الأول للاتفاقية الاحتياطية في ماي 2013.⁵ في 2016، كجزء من شروط تسهيل الصندوق الممدد (EFF)، طلب صندوق النقد الدولي أيضا من البنك المركزي التونسي التحرير الكلي لتدفقات رأس المال خاصة بتدفقات رأس المال قصيرة الأجل إلى الخارج. بالإضافة إلى ذلك، اضطرت تونس إلى التخلي عن السيطرة على سعر صرف الدينار لفائدة قوى السوق⁶.

¹ ف.أ. جعفري (1992)، «التكيف الهيكلي وقضايا سياسات الاقتصاد الكلي»، صندوق النقد الدولي، ص. 58. تم الاستخراج من: https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557753021/ch03.xml?علامات_التبويب=ملخص

² ألفريدو سعد فيلهو، «السياسة النقدية النيو ليبرالية»، في دليل SAGE لنيو ليبرالية (2018)، الفصل 26. تم الاستخراج من: <https://eprints.soas.ac.uk/24343/1/Saad-Filho-Monetary%20Policy%20and%20Neoliberalism.pdf>

³ مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، «السياسة النقدية لإعمال الحقوق»، [موجز 9]، CO-VID-19: سلسلة استعادة الحقوق (سبتمبر 2020). تم الاستخراج من: https://www.cesr.org/sites/default/files/Brief9_MonetaryPolicy.pdf

⁴ م. جيتيم (1994)، «اختيار نظام سعر الصرف»، صندوق النقد الدولي، ص. 14. تم الاستخراج من: <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/book/9781557753649/ch003.xml>

⁵ ش. بن روين، (2016)، «استقلال البنك المركزي التونسي: البيئة والآثار على النظام المالي التونسي». المرصد التونسي للاقتصاد. [ورقة العمل رقم 1]. تم الاستخراج من: <https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20190220-workingpaper-ndeg1-bct-fr-bap.pdf>

⁶ ش. بن روين و. اللواتي (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، السمة التونسية للاقتصاد، [ورقة إحاطة رقم 11]. الصفحة 9. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_deviation_en.pdf

⁷ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على الترتيبات الممددة لمصر لمدة 46 شهرا بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي، 16 ديسمبر 2022. تم الاستخراج من: <https://www.imf.org/en/News/Article/2022/12/16/pr22441-egypt-imf-executive-board-approves-46-month-usd3b-extended-arrangement>

في الآونة الأخيرة، في خطاب النوايا إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 30 نوفمبر 2022، أعلنت الحكومة المصرية عن تحول دائم إلى نظام سعر صرف مرن. خاصة وأن صندوق النقد الدولي شجع الحكومة المصرية على تنفيذ نظام سعر صرف أكثر مرونة لزيادة الاحتياطيات ومنع الاختلالات⁷.

وبالانتقال إلى المغرب، نجد أن الموضوع يأخذ منعطفًا مختلفًا:

«لم يقفز المغرب إلى المجهول بعد، ولم يتحول إلى نظام مرن كليًا بعد لسعر الصرف. ويعتبر الدرهم عملة عائمة عبر نطاق يرتبط بسلة العملات المرجعية». (نجيب أقصيبي)⁸.

شرع المغرب في 15 يناير 2018 في انتقال إرادي وتدرجي من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف أكثر مرونة. مع تنزيل المرحلة الأولى التي تمثلت في توسيع نطاق تقلب الدرهم من $\pm 0,3\%$ إلى $\pm 2,5\%$ بالنسبة إلى السعر المركزي المحدد بناء على نفس السلة المرجعية الجاري بها العمل، والمكونة من الأورو والدولار في حدود 60% و40% على التوالي⁹.

لم ينته المسار عند هذا الحد؛ ففي 9 مارس 2020، قررت السلطات النقدية المغربية المضي قدما في إصلاح سعر الصرف. وشمل ذلك توسيع نطاق تقلب الدرهم من $\pm 2,5\%$ إلى $\pm 5\%$ ، ولا يزال مرتبطا بسعر مركزي حدده بنك المغرب بناء على سلة من العملات، مع الحفاظ على نسبة 60% -40% بين اليورو والدولار الأمريكي. حدد صندوق النقد الدولي باستمرار رؤيته لنظام سعر الصرف في المغرب، مؤكدا على توجهه نحو إطار لاستهداف التضخم والسماح في نهاية المطاف للدرهم أن يكون عملة عائمة بكل حرية.

في أكتوبر 2022، رفض البنك المركزي المغربي، بنك المغرب -BAM، اقتراح صندوق النقد الدولي بجعل سعر صرف العملة الوطنية أكثر مرونة¹¹. في مقابلة مع محافظ البنك المركزي المغربي جرت في 18 أكتوبر 2022، برر المحافظ قراره بالقول إن هذا الإصلاح «لا يمكن أن يحدث بينما تعاني البلاد من أزمات اقتصادية تمارس ضغطا كبيرا على ميزانية الدولة والاقتصاد ككل»¹².

ب. تخفيض قيمة العملة: ضربة صندوق النقد الدولي للقاضية للعملات المحلية

«إن تخفيض قيمة العملات الوطنية هو شرط رئيسي لبرامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي منذ الثمانينيات» (ن. أقصيبي)¹³

تطور نهج تخفيض قيمة العملة من قبل صندوق النقد الدولي بمرور الوقت. على عكس الثمانينيات، لم يعد صندوق النقد الدولي يطالب صراحة بتخفيض قيمة العملة، وبدلا من ذلك، فإنه يتوجه نحو تخفيض قيمة العملة من خلال استقلال البنوك المركزية¹⁴.

شهدت تونس ومصر تخفيضات كبيرة في قيمة العملة في السنوات الأخيرة، بهدف الامتثال لشروط صندوق النقد الدولي لتبني سعر صرف أكثر مرونة يعكس حالة العرض والطلب في السوق.

«فقد الجنيه المصري 400% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي في الفترة من 2013 إلى 2023». (أ. عدلي)¹⁵

منذ إبرام اتفاقية صندوق النقد الدولي في أواخر 2016، اتبعت الحكومة المصرية أجندة نيو ليبرالية تتضمن تخفيضا حادا لقيمة الجنيه المصري. في الواقع، في نوفمبر 2016، خفضت السلطات النقدية المصرية قيمة الجنيه المصري بنحو نصف قيمته الخارجية¹⁶.

في الآونة الأخيرة وعلى هامش المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول قرض آخر قام البنك المركزي المصري بتخفيض معتبر في قيمة العملة. ففي مارس من سنة 2022 خسر الجنيه المصري 18% من قيمته في الأسواق الخارجية. ورافق ذلك تخفيض آخر في نهاية شهر أكتوبر 2022 بلغ 23.5% من قيمته¹⁷. ومن المتوقع أن يتواصل انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بالتزامن مع المراجعات الأولى والثانية لصندوق النقد الدولي¹⁸.

فقد الدينار التونسي الذي يعتبر العملة الوطنية 52% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي منذ سنة 2011 وحتى سنة 2022¹⁹.

⁸ مداخلة الدكتور نجيب أقصيبي، الخبير الاقتصادي المغربي، في الندوة الإلكترونية الأولى للمرصد التونسي والعدالة الاجتماعية: <https://www.youtube.com/watch?v=Db-nA1rY39TI&list=PLv4Y71AE-8j42zpIvvE2u8jCdpCTFDTVo-g&index=2>

⁹ موقع بنك المغرب: <https://www.bkam.ma/en/Find-information-about/Reform-of-the-exchange-rate-regime/Implementation-of-the-reform>

¹⁰ نفس المرجع (www.bkam.ma/en/Find-information-about/Reform-of-the-exchange-rate-regime/Implementation-of-the-reform)

¹¹ Intellinews، 19 أكتوبر 2022: «البنك المركزي المغربي يرفض اقتراح صندوق النقد الدولي باعتماد سعر صرف عملة أكثر ليبرالية» <https://intellinews.com/moroccan-central-bank-rejects-imf-proposal-to-adopt-more-liberal-currency-exchange-rate-259753>

¹² نفس المرجع، <https://intellinews.com/moroccan-central-bank-rejects-imf-proposal-to-adopt-more-liberal-currency-exchange-rate-259753>

¹³ مداخلة الدكتور نجيب أقصيبي، الخبير الاقتصادي المغربي، في الندوة الإلكترونية الأولى للمرصد التونسي والعدالة الاجتماعية: <https://www.youtube.com/watch?v=Db-nA1rY39TI&list=PLv4Y71AE-8j42zpIvvE2u8jCdpCTFDTVo-g&index=2>

¹⁴ و. بسباس (2023) «الجدول حول استقلال البنك المركزي: السيادة النقدية لا تقتصر على إقراض الدولة»، تم الاستخراج من: https://www.inhiyez.com/archives/5827#_ftn1

¹⁵ مداخلة عمرو عدلي، باحث ومحاضر مساعد في الجامعة الأمريكية في القاهرة، https://www.youtube.com/watch?v=PUL5_wMxaZk&list=PLv4Y71AE-8j42zpIvvE2u8jCdpCTFDTVo-g&index=4

¹⁶ The Guardian، نوفمبر 2016، «مصر تخفض قيمة العملة بنسبة 48% لتلبية مطالب صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار» تم الاسترجاع من:

<https://www.theguardian.com>

¹⁷ شرف، م.ف. وشاهين، أم. (2023)، «إعادة النظر في التأثير غير المتماثل لتغيرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على الناتج المحلي: أدلة من مصر»، التجارة الدولية والسياسة والتنمية، المجلد 7، عدد 1، ص 2-15، <https://doi.org/10.1108/ITPD-09-2022-0020>

¹⁸ سيتم تخفيض قيمة الجنيه المصري في سبتمبر/أكتوبر: مورجان ستانلي، إيجيبت إنديبندينت، 2 أغسطس 2023، تم الاستخراج من: <https://egyptindependent.com/egyptian-pound-to-be-devalued-in-september-or-october-مصر-تواجه-عدة-مخاطر-مالية-مورجان-ستانلي/>

¹⁹ أ. بن سيك علي، (2023)، «الإصلاحات النقدية في ظل صندوق النقد الدولي: تخفيض قيمة العملة كدراسة حالة»، المرصد الاقتصادي التونسي، الورقة التوضيحية رقم 3، مأخوذة من:

https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fiche_reforme_devaluation-fr.pdf

²⁰ بن روين سي. ولواقي، (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة إعلامية رقم 11، ص 9، تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf

²¹ البنك المركزي المصري (2020)، قانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، تم الاستخراج من: القوانين المصرفية (cbe.org.eg)

²² البنك المغربي (2019)، قانون عدد 40-17 مؤرخ في 21 يونيو 2019 يتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب تم الاستخراج من: <https://www.bkam.ma/en/About-us/Statute-andmissions>

²³ البنك المغربي (2006)، القانون رقم 76-03 المتعلق بالنظام الأساسي السابق لبنك المغرب، تم الاستخراج من: https://www.bkam.ma/content/download/302168/2700645/Statut%20BAM%20loi%2076-03_fr

²⁴ البنك المركزي التونسي (2016)، قانون عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أبريل 2016 يتعلق بوضعية البنك المركزي التونسي، متاح على: <https://www.bct.gov.tn/bct/site-prod/page.jsp?id=81&la=AN>

كما دفع صندوق النقد الدولي بتونس نحو دوامة التخفيض من قيمة العملة وذلك في إطار البرنامج الممدد لتسهيلات صندوق النقد الدولي. فقد فرض هذا الأخير شروط تستوجب التحرير الكامل لتدفق رؤوس الأموال وخصوصا تلك المتعلقة بمغادرة رؤوس الأموال مما يؤدي بالفعل لفقدان البنك المركزي التونسي أي قدرة على التحكم بسياسة أسعار صرف العملة. وقع إجبار البنك المركزي التونسي على التنازل عن سلطته على تحديد قيمة الدينار مما يسمح لقوى السوق أن تحدد مساره. وقد مثل القانون الصادر في أبريل 2016 والمتعلق باستقلالية البنك المركزي التونسي نقطة تحول في هذا الاتجاه²⁰. فمن خلال مراجعاته المنضوية تحت اتفاق قرض سنة 2016 أيد صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة الدينار التونسي رغم التأثيرات السلبية التي أضحت بينة أكثر فأكثر. وقد ساهم هذا التوجه لصندوق النقد الدولي المتمثل في التأكيد على مرونة سعر صرف العملة في مزيد تدهور قيمة الدينار التونسي.

ت. دعم استقلالية البنوك المركزية من اجل تفكيك أدوات السياسة النقدية الخاصة بالاقتصاد والميزانية

ينظر إلى استقلالية البنك المركزي كشرط حيوي لعملية الإصلاح وخصوصا من اجل إرساء السياسة الليبرالية الجديدة لصندوق النقد الدولي ولعب دور محوري في سياسة إصلاح القطاع المالي.

عرفت استقلالية البنوك المركزية لدول شمال أفريقيا تطورا كبيرا بعد الانتفاضات العربية وتوسع نطاق أعمال صندوق النقد الدولي بعد برنامج «دوفيل» Deauville للشراكة الذي عرفته المنطقة. وفي إطار الرد على شروط وضغوطات صندوق النقد الدولي فقد دفع هذا التطور البنوك المركزية لدول مصر والمغرب وتونس إلى المطالبة بإصلاحات دستورية وقانونية.

ففيما يتعلق بالبنك المركزي المصري فإن التشريع الصادر سنة 2020 يعكس استجابة لضغوطات صندوق النقد الدولي²¹ المسلطة منذ سنة 2016 وذلك من خلال الاستجابة للرغبة في الاستقلالية خصوصا بعد تعويم الجنيه المصري. وبنفس الطريقة فقد دعم البنك المركزي المغربي استقلاليته من خلال مراجعة قانونية تمت سنة 2019²² وذلك رغم تواجد قانون البنك المركزي المغربي للاستقلالية منذ سنة 2006²³.

أما في تونس فقد أدى الضغط المفروض من قبل صندوق النقد الدولي خلال مفاوضات برنامج تسهيل الصندوق الممدد لسنة 2016 التي فُرضت كشرط مسبق لمفاوضات القرض إلى تفعيل القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بإصلاح وضعية البنك المركزي. دعم هذا القانون استقلالية البنك المركزي التونسي في التشريع التونسي. ويهدف هذا الإجراء إلى الحد من سلطة البنك المركزي على فرض موازنة للنظام المالي. بالفعل فالفصل السابع من قانون 2016²⁴ ينص بصفة لا مواربة فيها أن « يتمثل الهدف الأساسي للبنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار ». أشار التشريع الخاص بالبنك المركزي التونسي إلى أن الاستقرار المالي يعتبر من بين المهام المنوطة بعهدة البنك المركزي باعتباره من أهم دعائم التنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلاد.

قبل قانون الاستقلالية كان من اوكد مهام البنك المركزي التونسي توفير قروض بدون فوائد للدولة. لكن التشريع الجديد سن تحديدات صارمة حيث منع أي شكل من القروض او التسهيلات لصالح الدولة سواء كان ذلك بفوائد أو من دون فوائد. يشير الفصل 25 من التشريع الصادر سنة 2016 بوضوح انه «للا يمكن للبنك المركزي أن يمنح لفائدة الخزينة العامة للدولة تسهيلات في شكل كشوفات او قروض او يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة»

حتى خلال الأزمة الصحية التي سلطت على الاقتصاد التونسي ضغطا كبيرا فإن مجلس إدارة البنك المركزي التونسي أكد على هذا التوجه خلال الاجتماع الذي عُقد في 27 أكتوبر 2020. حيث تم التأكيد على التزام البنك الثابت بمهمته الأساسية المتمثلة في ضمان استقرار الأسعار ومحاربة التضخم. نتيجة لذلك، فقد برزت مكانة البنك المركزي التونسي كأكثر بنك يتمتع بالاستقلالية المالية مقارنة بنظرائه من دول شمال أفريقيا. وقد تم تعزيز هذه الاستقلالية عبر رفض البنك المركزي توفير تسهيلات مالية للدولة حتى خلال الظروف الاقتصادية الصعبة.

من نتائج هذا التوجه غياب أي تأثيرات تذكر على مسألة التضخم. فقد ارتفعت نسب التضخم منذ ان

²⁵ ش. بن روين، (2018)، 14 يونيو، «التضخم وأسعار الفائدة: فشل صندوق النقد الدولي»، تحليل البيانات، العدد 18، المرصد الاقتصادي التونسي، تم الاستخراج من <https://www.economie-tunisie.org/fr/observatoire/inflation-et-taux-interets-echec-du-fmi>

²⁶ تونس والعملة والخدمات المصرفية: مراقبة العملات الأجنبية، الموقع الإلكتروني لشركة In-fo-Prod Research Middle East Ltd، <https://www.infoproduct.co.il/country/tunis2c.htm> تمت الزيارة في سبتمبر 2023.

²⁷ رويتز. (2023، 8 فبراير). «تونس تعالج قانون تحديث النقد الأجنبي»، رويتز. تم الاستخراج من: <https://www.reuters.com/world/africa/tunisia-tackles-law-modernise-foreign-exchange-2023-02-08/>

²⁸ ش. بن روين. وإ. اللواتي. (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة موجزة رقم 11، ص. 9. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf

²⁹ ش. بن روين. وإ. اللواتي. (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة موجزة رقم 11، ص. 9. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf

³⁰ ش. بن روين. وإ. اللواتي. (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة موجزة رقم 11، ص. 9. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf

³¹ أخبار الأعمال. (2023، أبريل). «نوفل عميرة: الافتقار يتعلق بـ 250 إلى 300 دواء»، أخبار الأعمال، تم الاستخراج من <https://www.bu-sinnessnews.com.tn/naoufel-ami-ra-la-penurie-concerne-250-a-300-medic>

تحصل البنك المركزي على استقلالته²⁵. يعكس هذا السيناريو توجهها عالميا تبدو من خلاله نجاعة مسألة استقلالية البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار أمرا غير ثابت.

أما الأمر الذي وقعت ملاحظته بخصوص توصيات صندوق النقد الدولي حول المثال التونسي فهو التضارب. فالتخفيض المنشود في نسب التضخم أمر صعب وساهم في تعقيد المسألة. حيث ارتفعت أسعار المنتوجات المستوردة نظرا للتخفيض في قيمة العملة المحلية التي تعاني هي بدورها تبعات حزمة أخرى من التدابير. يزيد هذا الأمر من التشكيك في نجاعة إستراتيجية صندوق النقد الدولي في بلوغ الاسعار المنشودة.

ث. قابلية العملة للتحويل: فقدان كلي للتحكم في المسألة النقدية بداعي الحرية المالية؟

من وجهة نظر نقدية، فإن قابلية العملة للتحويل تتمثل في قدرة عملة البلاد على التحويل لعملات أخرى دون أية قيود. يساند صندوق النقد الدولي الإصلاح المتعلق بقابلية العملة للتحويل كجزء من اصلاحات مالية ونقدية واسعة تتضمن حذف الحاجة إلى إذن مسبق لعمليات التحويل لعملات أجنبية من طرف البنك المركزي.

ينصح صندوق النقد الدولي الدولة التونسية بالقيام بإصلاحات لقانون المبادلات الخارجية كخطوة هامة تسبق مفاوضات القرض الجديد. فوفقا لقانون التجارة والمبادلات الخارجية لسنة 1976 فإن الدينار التونسي لا يتمتع بالقدرة التحويلية الكاملة نحو العملات الأجنبية. إذ تنحصر هذه الخاصية في حالات التجارة والاستثمار المسموح بهما²⁶. وقد ارسى الحكومة التونسية في سنة 2023 مناقشات حول مشروع قانون التبادل الخارجي يهدف الى تعصير نظام الصرف والتحرير المحلي للعلاقات المالية مع بقية دول العالم²⁷.

ان من شأن هذا الاصلاح ان يؤدي الى المزيد من التآرجح في اسعار الصرف وهو ما يمكن ان يؤدي الى فقدان هام في التحكم في السياسات النقدية. يمكن لذلك ان يتسبب في تدفق محتمل لرؤوس الأموال أو عدم ثبات أسعار الصرف وزيادة خطر التعرض لأزمات مالية. يمكن لذلك أن يعيد السيناريو المصري لسنة 2016 في إطار الاقتصاد التونسي وذلك عندما تسببت الاصلاحات المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي في الاعتماد فقط على التدفق القصير المدى للأموال او ما يعرف بالأموال الساخنة وذلك بالمخاطرة باعتماد نسب فائدة حقيقية جد مرتفعة على الجنيه المصري.

II. نتائج السقوط الحر للعملات على الاقتصاد والشعب

تسبب التحول نحو نظام صرف مرن والتخفيض من قيمة العملة في كل من مصر وتونس في عدة نتائج عكسية كارتفاع حجم الدين وارتفاع نسب التضخم وتعميق عجز الميزان التجاري إضافة إلى التأثير العميق على أداء وديمومة المؤسسات العمومية.

أدى تخفيض قيمة الدينار التونسي الى عدة تأثيرات هامة على مستوى الاقتصاد الكلي حيث ارتفع منسوب التداين بصفة كبيرة فاقت 30.5% من الناتج الداخلي الخام وذلك بين سنتي 2013 و 2018²⁸. لعب تأثير التحول في مسألة الصرف دورا هاما في هذا الارتفاع حيث ساهم ب 18.84% من إجمالي الارتفاع المسجل بين سنتي 2016 و 2018²⁹. انعكس هذا التحول في الاقتصاد الكلي بصفة ملحوظة على المؤسسات العمومية التي واجهت تحديات من قبيل التداين المفرط

يمكن استشفاف هذا التأثير من خلال المثال البارز لكل من الصيدلية المركزية وديوان الحبوب الراجعين بالنظر للدولة التونسية والمسئولان عن استيراد منتوجات حيوية بالنسبة للتونسيين. اثر التخفيض من قيمة الدينار بشكل سلبي على توفير الأدوية الأساسية حيث أصبحت الصيدلية المركزية والتي تعتبر المورد الوحيد للأدوية في تونس والطرف الضامن لانتظام توفر المواد الصيدلية أكثر عرضة للتغيرات في عملية الصرف. بالفعل، فقد ادى تضاؤل قيمة الدينار إلى تهديد استقراره المالي. أدى ذلك إلى صعوبة في المحافظة على قدرته على توريد الأدوية الأساسية مما ادخل اضطرابا على شبكات التوزيع. وقد بلغ ذلك حد رفض المخابر الدولية تزويد السوق التونسية بسبب الاضطرابات المالية. اثر النقص في الأدوية الأساسية بصفة ملموسة على صحة المواطنين خصوصا أصحاب الأمراض المزمنة الذين يحتاجون الأدوية بصفة حيوية³¹. النتيجة الحتمية هي تراجع مستوى التحديات المالية التي أعقبت انخفاض قيمة العملة وهو ما انعكس سلبا على حق المواطنين في الصحة والرفاهة³².

تسبب السقوط الحر للدينار التونسي في ارتفاع تكاليف واردات الحبوب وهو ما أثر سلباً على الوضعية المالية لديوان الحبوب³³. أدى هذا الأمر إلى عدم قدرة الديوان على خلاص المزودين³⁴ وهو ما أسفر عن تراكم الديون لدى البنوك المحلية والدولية³⁶. أثرت هذه الوضعية تأثيراً بالغاً على حق التونسيين في قوتهم اليومي.

أدى انخفاض قيمة الجنيه المصري في نوفمبر من سنة 2016 إلى قفزة في نسب التضخم خصوصاً في أسعار المواد الغذائية حيث بلغت نسب الارتفاع 30%. أثر الارتفاع على كلفة العيش بالنسبة للطبقة الفقيرة بشكل خاص جعلهم ينفقون أكثر من 50% من مداخيلهم على الطعام³⁷. وفقاً لنتائج أبحاث (ش) للزاوي (ف) حلستني تنعكس ما قيمته 4% من التغيرات في قيمة الجنيه المصري بصفة فورية على الأسعار الموجهة للمستهلك. خلال الأشهر الست الأولى التي تلت التخفيض انعكست حوالي 9% من التغيرات في أسعار صرف الجنيه على الأسعار الموجهة للمستهلك.

ويبلغ هذا التغيير أقصاه مع السلع التي تعرف رواجاً كبيراً مثل الغذاء والملابس والأجهزة. كما تعرف هذه التغيرات ارتفاعاً في المناطق الريفية العليا والسفلى والمناطق الحضرية السفلى لمصر³⁸.

وكنتيجة لتخفيض قيمة الجنيه فقد عرفت مصر طفرة في نسب التضخم لتبلغ عتبة 31.95% في جوان 2017. كما أدى هذا الإصلاح إلى تطور بارز في عتبة الفقر لتحصّر بين 700 و800 جنيه مصري في 2017 بعد أن كانت عند عتبة 482 جنيه مصري سنة 2015. وبالتالي فإن تعداد الأشخاص يعيشون تحت خط الفقر ارتفع من 27.8% سنة 2015 إلى 35% سنة 2017³⁹. تراوحت المساعدات المالية الموجهة للعائلات المنتفعة ببرنامج «تكافل» بين 325 و625 جنيه مصري أو ما يعادل 40 إلى 78 دولار في فترة ما قبل تخفيض العملة لتتراوح بين 18 و35 دولار في الفترة التي تلت هذا التخفيض⁴⁰.

بسبب التخفيض الأخير في قيمة العملة لسنة 2022، بلغت نسب التضخم في مصر أعلى مستوياتها حيث بلغت 36.8% في جوان 2023. كما ارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات وهما أكثر عنصرين دافعين لنسب التضخم لتبلغ 68.2% في جوان 2023⁴¹ وذلك على امتداد الاثني عشر شهراً السابقة⁴².

وفي إطار عدم استقرار أسعار صرف العملة وتبعات ذلك على الاقتصاد فإنه من الأجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الحذر الذي فرضته المغرب على نظام صرف العملة قد يكون ساهم في التخفيف من الانعكاسات السلبية التي عرفتتها كل من تونس ومصر. وعلى خلاف نظرائها، فقد وفرت المقاربة المغربية مرونة لمواجهة صدمات من قبيل نسب الفائدة وأسعار صرف الدولار والأسعار المرتفعة للغذاء والمحروقات. وكنتيجة لذلك، فقد تجنب المغرب بعضاً من التحديات التي واجهتها كل من تونس ومصر.

III. معارضة الإصلاحات النقدية في دول شمال أفريقيا:

واجهت الإصلاحات النقدية المفروضة من صندوق النقد الدولي في بلدان شمال أفريقيا شيئاً من المقاومة فضلاً عن بروز وجهات نظر لسياسات بديلة.

«أعلن محافظ البنك المركزي المغربي (الذي يتمتع بالاستقلالية) عن المرحلة الأولى من نظام التعويم سنة 2017 وذلك بالتمديد في مجال التعويم. وقد عارضت الحكومة هذا التوجه ورفضته لأن الوضعية الاقتصادية لا تسمح بذلك.» ن. أكسي⁴³

في المغرب، أثار الإعلان عن إمكانية الانتقال من سعر صرف ثابت نحو سعر صرف مرّن العديد من المخاوف لدى الخبراء والعموم على حد سواء⁴⁴. يرى المراقبون أن إضفاء المرونة على سعر صرف الدرهم أمر محفوف بالمخاطر وقد ينعكس سلباً على المملكة. أكدت وزيرة المالية المغربية نادية فتاح العلوي على عدم وجود برامج حالية لتغيير سياسة صرف العملات⁴⁵. كما تؤكد على أن إحداث تغييرات على العملة الوطنية بغية معالجة التحديات القطاعية ليس بالأمر المطروح. وكذلك فقد عبر محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري عن التزامه بتثبيت سعر الصرف الحالي مؤكداً أن هذه التعديلات لا يجب أن تقع فقط استجابة للضغوط القطاعية⁴⁶.

أما في تونس، فإن مشاركة منظمات المجتمع المدني والخبراء الاقتصاديين في نقد الإصلاحات المالية ساهمت في إبراز التأثيرات السلبية لهذه الإصلاحات على العموم. بعد سبع سنوات على اعتماد قانون استقلالية

³² باغرييس ل. (2023)، «الافتقار إلى الأدوية هو أزمة متفاقمة بسبب انخفاض قيمة الدينار واعتماد قطاع الصيدلة التونسي على الواردات»: http://www.economie-tunisie.org/fr/La_penurie_de_medicaments

³³ ش. بن روين ول. اللواتي (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة موجزة رقم 11، ص. 10، تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_evaluation_en.pdf

³⁴ تونس.. بواخر قمح في عرض البحر الفرج والمخزون في خطر

³⁵ أخبار الأعمال. (2023، أبريل). نوفل عميرة: النقص يتعلق بـ250 إلى 300 دواء أخبار الأعمال. تم الاستخراج من: « <https://www.ilboursa.com/> » : https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/marches/les-engagements-de-la-bna-envers-l-office-des-cereales-depassent-les-4-7-milliards-de-dinars_40824

³⁶ المرصد التونسي للاقتصاد. « تخفيض قيمة الدينار: سوسة ديوان الحبوب وتهديد للحق في الغذاء»، 32 يونيو 2023. <http://www.economie-tunisie.org/ar/Cereales-FMI>

³⁷ العزاوي، شيرين وهلاسن، فلاديمير، «التفاوتات في تكاليف المعيشة تتغير بعد انخفاض واسع النطاق في قيمة العملة: حالة مصر 2016»، موضوعات في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة إلكترونية، 21، 2، جمعية الشرق الأوسط الاقتصادية وجامعة لويولا شيكاغو، 2019. تم الاستخراج من: <http://www.luc.edu/orgs/meea>

³⁸ المرجع نفسه

³⁹ مصر اليوم. (2017). ارتفاع خط الفقر في مصر إلى 800 جنيه شهرياً للفرد تم الاستخراج من <https://www.egypttoday.com/Article/3/13326/Egypt-s-poverty-line-to-increase-to-LE-800-monthly>

⁴⁰ البرادعي، ل. «انخفاض قيمة العملة المصرية وتأثيرها على الفئات الأكثر ضعفاً»، العلاقات الدولية والدبلوماسية، يوليو 2019، المجلد. 7، رقم 07، 303-316 دوي: 10.17265/2328-2134/2019.07.002

البنك المركزي وتطوير البحوث النقدية المناصرة لهذه الإصلاحات فإن مجلس النواب المنتخب حديثا عمل على مسودة لمراجعة وضعية البنك المركزي التونسي في سنة 2023⁴⁷.

انضمت العديد من الأطراف الوطنية المعنية على غرار نقابة الصيادلة إلى الأصوات المستنكرة للعواقب الوخيمة لتخفيض قيمة الدينار التونسي. ففي إطار النقاشات العامة حول قانون الصرف الخارجي الجديد⁴⁸ أيد العديد من الخبراء الاقتصاديين والمنظمات مقارنة شمولية لهذا الإصلاح الذي يتضمن بالفعل رفض تحرير كلي للدينار فيما أبدى محافظ البنك المركزي التونسي بعض التحفظات⁴⁹.

وفي النهاية، فإن شكلا جديدا وغير معهود من المقاومة⁵⁰ برز إلى سطح الأحداث مؤخرا في مصر وذلك عبر حملة رقمية ساخرة⁵¹. يعكس هذا الأمر وعيا متناميا لدى الشعب المصري بتأثير السياسات النقدية على حياتهم اليومية.

IV. الطريق نحو السيادة النقدية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يمكن للمقاربة البديلة للتحدي النقدي والمالي الذي تواجهه دول شمال أفريقيا أن يتضمن إتباع سياسات نقدية على المقاس تأخذ بعين الاعتبار الظروف والحاجيات الخاصة لكل بلد على حدة وذلك عوضا عن اعتماد إصلاح موحد تفرضه أطراف خارجية على غرار صندوق النقد الدولي.

أصبح من الواضح أن إعادة تعريف مهمة البنوك المركزية أمر حيوي. يجب الإسراع بتخليص هذه المؤسسات من إيديولوجية صندوق النقد الدولي. يتطلب ذلك إعادة النظر في مسألة استقلالية البنوك المركزية واستكشاف مقاربة أكثر تنموية لمنشآت البنوك المركزية.

يستدعي هذا الأمر تعاوننا بين المؤسسة النقدية والحكومة لضمان التناسق مع أهداف التنمية الوطنية وتدعيم التنمية المستدامة. تبدو عدة حلول مثل الإقراض المباشر للدولة أكثر احتمالية في هذا الإطار. يجب على البنوك المركزية توفير تسهيلات على مستوى السيولة بمعنى أن توفر قروض لأجل محدد لتمويل ميزانية الدولة.

تهدف هذه المقاربة المتعددة الأوجه إلى معالجة مسألة عدم الترابط بين السياسة النقدية والأهداف الاقتصادية العامة⁵². من بين أبرز الخصائص لهذا المثال نذكر تنسيق الجهود مع الحكومة وتعبئة الموارد المحلية للتنمية والتدخل المباشر عبر تدابير من قبيل التحفيز على الادخار والقروض المدعمة لفائدة القطاعات الإستراتيجية⁵³. هناك حاجة لإعادة التحكم في مسألة خلق الثروة من خلال توجيه القروض نحو قطاعات تنموية والابتعاد عن أنشطة المضاربة وتجنب تبييض الأموال. يتضمن ذلك دعم السيادة الغذائية وانتقال طاقي عادل.

بالإضافة إلى ذلك فإن إعادة تعريف مهمة البنوك المركزية تعني إعادة التحكم المباشر في سعر صرف العملة. في هذا السياق لا يجب على البنوك المركزية أن تفوض قدرتها على التحكم بسعر صرف العملة بصفة كاملة خصوصا عند مواجهة الضغوطات الخارجية التي تطالب بالتحريك المفرط. يمكن الاستعاضة عن ذلك بتعديل مضبوط وتدرجي لسعر الصرف مصحوب بتصاريح خاصة لفاعلين اقتصاديين محددين.

وفي النهاية وضمن معالجة إصلاح مسألة تحويلية العملة فمن الواجب توحيد عملية الصرف لكل من الأموال الخاصة والعامة. حيث انه من الضروري اعتماد تدابير تقسيم السوق المتجانس لصانعي الثروة في القطاع الخاص إلى عدة أجزاء وذلك عبر إجراءات قانونية صارمة. ويتمثل المغزى في ضرورة فرض تحديات للوضعية الحالية الغير مرضية في مجملها من اجل أن تكون نابعة من برامج ديمقراطية وتشاركية عوضا عن التعويل على أطراف خاصة.

V. الطريق الى الامام: ما الذي يمكن فعله؟

تطرح مسألة تحدي الاجندة النيوليبرالية لصندوق النقد الدولي مسألة الحاجة إلى التغيير بشكل أكثر إحاحا بغاية رسم سياسات أكثر إنصافا وأكثر احتراماً لسيادة الدول وحقوق الشعوب. من خلال عملنا على مسائل التنمية الاقتصادية فإن العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان يجب أن تكون بمثابة نجمة الشمال التي توجه أي إصلاح نقدي أو توفر توصيات حول السياسة المعتمدة أو مبادرات اجتماعية.

⁴¹ البنك المركزي المصري (2023)، 10 يوليو). بيان صحفي لمؤشر أسعار المستهلكين» تم الاسترجاع من: <https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2023/07/10/12/18/cpi-press-release-june-2023#:~:text=وفقًا%20لذلك%20inflation.2.9%20percent%20in%20May%202023>

⁴² المرجع نفسه

⁴³ مداخلة الدكتور نجيب أقصي، خبير اقتصادي مغربي، في الندوة الإلكترونية الأولى للمرصد التونسي ومنصة العدالة الاجتماعية: <https://www.youtube.com/watch?v=Db-nAtrY39TI&list=PLv4Y7IAE-8j42zpIvE2u8jCdpCTFDTVo-g&index=2>

⁴⁴ غيلومونت جينيبي، س. (2019). «تحديات إصلاح نظام سعر الصرف بالمغرب». تم الاسترجاع من: <https://hal.science/hal-02287908/document>

⁴⁵ رويتز. (2023، 25 أبريل). المغرب لا يخطط لتغييرات في نطاق العملة على المدى القريب - وزير المالية

⁴⁶ جيفري، سي. (2022، 12 سبتمبر). «الجواهري المغربي يتحدث عن التضخم وإصلاح سوق الصرف الأجنبي والرقمنة والاستدامة». البنوك المركزية. تم الاسترجاع من <https://www.centralbankking.com/central-banks/mitarian-policy/7953015/moroccos-jouahri-on-inflation-forex-reform-digitalisation-and-sustainability>

⁴⁷ البرلمان التونسي. (2023). مشروع قانون عدد 2015/64 يتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

تم الاسترجاع من <https://majles.marsad.tn/ar/media/show/545>

⁴⁸ انظر المرصد التونسي للاقتصاد. (سنة). «ملاحظة مفاهيمية: حديث OTE - تخفيض قيمة الدينار». تم الاسترجاع من https://www.eco-nomie-tunisie.org/ar/OTE_Talk_Devaluation_de_dinars

أ. ردم الهوة المعريفية حول تأثير السياسات على الحقوق

تتمثل قوة المعلومة في سهولة الحصول عليها وهو أمر يمر حتما عبر اعتماد وسائل حديثة على غرار الرسوم المعلوماتية والفيديوهات والحلقات الصوتية ومنصات التواصل الاجتماعي الديناميكية.

وبالفعل فإن الإصلاحات النقدية النيوليبرالية معقدة بالأساس وبعيدة عن الواقع المعيش للمواطنين. لذلك ومن خلال تقريب روايتنا للمتلقي ومعرفة كيفية إيصال نتائج أبحاثنا لعدد أكبر من المستمعين وتنظيم حملات خلاقة تستفيد من هذه الأدوات يمكننا أن نرفع من منسوب الموثوقية في روايتنا ونقربها أكثر من الواقع. تعمل هذه الأدوات على ردم الهوة بين العالم المعقد للإصلاحات النقدية والتناول الشعبي للمسألة.

ب. إقحام العالم الأكاديمي لدعم أوجه المقاومة المحلية

بالنظر الى الطبيعة المعقدة لمسائل من قبيل الإصلاح النقدي الذي غالبا ما تقع مناقشته من قبل التكنوقراط والخبراء فإنه يجب علينا تأييد إنشاء علاقات تشاركية بين التحركات والمؤسسات الأكاديمية. ان من شأن هذه الشراكات أن توفر ثروة من الدراسات الشاملة والبحوث وأطروحات السياسات التي تبين عدم جدوى السياسات الليبرالية الجديدة وتساند المطالب السياسية بحجج تقنية وبدائل يقع توضيحها بشكل جيد.

بالفعل فإن الارتكاز على الخبرة الأكاديمية لا يدعم موثوقية قضيتنا فحسب بل يضفي على حركتنا عمقا معرفيا يمكن ترجمته إلى تغيير فاعل. ولذلك فإننا في بحثنا عن مقاربات بديلة لإصلاحات صندوق النقد الدولي النقدية فإن العمل مع المؤسسات الأكاديمية يمثل حلقة وصل مهمة بين العالم (العوامل) الخاصة بالنظريات الاقتصادية والتأثيرات الملموسة على المجتمع والاقتصاد.

ت. حملات مشتركة هادفة للتغيير: شكل من تأييد القوة الناعمة على المستوى الجهوي

القيام بإرساء حملة إقليمية توحيد مختلف الشبكات والأطراف الفاعلة لحشد الدعم للأهداف العامة والخاصة مثل اعتماد نفس الروايات حول مسائل من قبيل وضعية البنك المركزي وأنظمة صرف العملة وتغيير القوانين البنكية ودعم الرفض الجماعي لسياسات صندوق النقد الدولي. إن من شأن هذه الحملات إن تعيد تشكيل الإطار التشريعي للتعبير عن نظرتنا لسياسات نقدية سيادية منصفة. كما انه من شأن هذه الحملات أن تخلق فكريا يشمل جميع المجالات حول البدائل وان ينظم حملات جهوية خلال الأحداث الهامة.

الدفع نحو توظيف أنجع اللوبيات الحكومية والتعويل على ديبلوماسية اقتصادية إستراتيجية بين دول المنطقة لضمان وتقوية السيادة المالية وتأكيد الاستقلالية فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية.

التنسيق على المستوى الوطني لدعم الاندماج النقدي ولتسهيل تناسق الأنظمة المالية وآليات تحويل العملة والسياسات النقدية مع دول الجوار.

⁴⁹ صيادي، م. (2023، يناير). «هذا هو الوقت من عام 2023» المدير الأفريقي. تم الاستخراج من <https://ar.africanmanager.com/%d9%85%d9%86>

⁵⁰ (12، 2023، 12). alaraby.com جانفي 2023). «غضب على مواقع التواصل.. انهيار الجنيه المصري يهدد حياة المصريين».

⁵¹ بي بي سي، (2022، 27 أكتوبر). «سعر الدولار: استياء واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعد انهيار الجنيه المصري لأدنى مستوى بعد تعويمه». تم الاستخراج من <https://www.bbc.com/arabic/tr>

⁵² و. ب. سياس (2023) «الجدل حول استقلال البنك المركزي: السيادة النقدية لا تقتصر على إقراض الدولة». تم الاستخراج من: <https://www.in-إنجاز-#ftn1> <https://www.in-إنجاز-#ftn1> <https://www.in-إنجاز-#ftn1>

⁵³ ش. بن روين (2022). «إنهاء الاستعمار الاقتصادي ودور البنك المركزي في تنمية ما بعد الاستعمار في تونس». تنمية أفريقيا / أفريقيا والتنمية، (1)، 135-158. DOI/الناشر: CODESRIA

1. ف. أ. جعفري (1992)، «التكيف الهيكلي وقضايا سياسات الاقتصاد الكلي»، صندوق النقد الدولي، ص. 58. تم الاستخراج من: <https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557753021/ch03.xml?علامات%20التبويب=ملخص>
2. ألفريدو سعد فيلهو، «السياسة النقدية النيو ليبرالية»، في دليل SAGE للننو ليبرالية (2018)، الفصل 26. تم الاستخراج من: <https://eprints.soas.ac.uk/24343/1/Saad-Filho-Monetary%20Policy%20and%20Neoliberalism-.pdf>
3. مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، «السياسة النقدية لإعمال الحقوق»، [موجز 9]، COVID-19: سلسلة استعادة الحقوق (سبتمبر 2020). تم الاستخراج من: https://www.cesr.org/sites/default/files/Brief9_MonetaryPolicy.pdf
4. م. جيتيم (1994)، «اختيار نظام سعر الصرف»، صندوق النقد الدولي، ص 14. تم الاستخراج من: <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/book/9781557753649/ch003.xml>
5. ش. بن روين، (2016)، «استقلال البنك المركزي التونسي: البيئة والآثار على النظام المالي التونسي». المرصد التونسي للاقتصاد. [ورقة العمل رقم 1]. تم الاستخراج من: <https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20190220-workingpaper-ndeg1-bct-fr-bap.pdf>
6. ش. بن روين وإ. اللواتي (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، السمة التونسية للاقتصاد، [ورقة إحاطة رقم 11]. الصفحة 9. تم الاستخراج من: https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf
7. المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على الترتيبات الممددة لمصر لمدة 46 شهرا بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي. 16 ديسمبر 2022. تم الاستخراج من: <https://www.imf.org/en/News/Article/2022/12/16/pr22441-egypt-imf-executive-board-approves-46-month-usd3b-extended-arrangement>
8. مداخلة الدكتور نجيب أقببي، الخبير الاقتصادي المغربي، في الندوة الإلكترونية الأولى للمرصد التونسي والعدالة الاجتماعية: www.youtube.com/watch?v=DbnAIrY39TI&list=PLv4Y71AE8j42zpIvvE2u8jCdpCTFDTVog&index=2
9. موقع بنك المغرب: <https://www.bkam.ma/en/Find-information-about/Reform-of-the-exchange-rate-regime/Implementation-of-the-reform>
10. نفس المرجع <https://www.bkam.ma/en/Find-information-about/Reform-of-the-exchange-rate-regime/Implementation-of-the-reform>
11. IntelliNews، 19 أكتوبر 2022: «البنك المركزي المغربي يرفض اقتراح صندوق النقد الدولي باعتماد سعر صرف عملة أكثر ليبرالية» <https://intellinews.com/moroccan-central-bank-rejects-imf-proposal-to-adopt-more-liberal-currency-exchange-rate-259753/>
12. نفس المرجع، <https://intellinews.com/moroccan-central-bank-rejects-imf-proposal-to-adopt-more-liberal-currency-exchange-rate-259753/>
13. مداخلة الدكتور نجيب أقببي، الخبير الاقتصادي المغربي، في الندوة الإلكترونية الأولى للمرصد التونسي والعدالة الاجتماعية: www.youtube.com/watch?v=DbnAIrY39TI&list=PLv4Y71AE8j42zpIvvE2u8jCdpCTFDTVog&index=2
14. و. بسباس (2023) «الجدل حول استقلال البنك المركزي: السيادة النقدية لا تقتصر على إقراض الدولة». تم الاستخراج من: www.inhiyez.com/archives/5827#_ftn1
15. مداخلة عمرو عدلي، باحث ومحاضر مساعد في الجامعة الأمريكية في القاهرة، https://www.youtube.com/watch?v=PUL5_5wMxaZk&list=PLv4Y71AE8j42zpIvvE2u8jCdpCTFDTVog&index=4
16. The Guardian، نوفمبر 2016، «مصر تخفض قيمة العملة بنسبة 48% لتلبية مطالب صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار» تم الاسترجاع من: <https://www.theguardian.com/world/2016/nov/03/egypt-devalues-currency-meet-imf-demands-loan>
17. شرف، م. ف. وشاهين، أ. م. (2023)، «إعادة النظر في التأثير غير المتماثل لتغيرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على الناتج المحلي: أدلة من مصر»، التجارة الدولية والسياسة والتنمية، المجلد 7 عدد 1، ص 2-15. <https://doi.org/10.1108/ITPD-09-2022-0020>

18. سيتم تخفيض قيمة الجنيه المصري في سبتمبر/أكتوبر: مورجان ستانلي، إيجيبت إنديبندينت، 2 أغسطس 2023. تم الاستخراج من: <https://egyptindependent.com/egyptian-pound-to-be-devalued-in-september-or-october-مورجان-ستانلي/>
19. أ. بن سيك علي، (2023)، «الإصلاحات النقدية في ظل صندوق النقد الدولي: تخفيض قيمة العملة كدراسة حالة». المرصد الاقتصادي التونسي، الورقة التوضيحية رقم 3. مأخوذة من: https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fiche_reforme_devaluation-fr.pdf
20. بن روين سي. ولواقي إ. (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة إعلامية رقم 11، ص. 9. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf
21. البنك المركزي المصري (2020). قانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي. تم الاستخراج من: القوانين المصرفية (cbe.org.eg)
22. البنك المغربي (2019). قانون عدد 40-17 مؤرخ في 21 يونيو 2019 يتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب تم الاستخراج من: <https://www.bkam.ma/en/About-us/Statute-andmissions>
23. البنك المغربي (2006). القانون رقم 76-03 المتعلق بالنظام الأساسي السابق لبنك المغرب. تم الاستخراج من: https://www.bkam.ma/content/download/302168/2700645/Statut%20BAM%20loi%2076-03_fr
24. البنك المركزي التونسي (2016). قانون عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل 2016 يتعلق بوضعية البنك المركزي التونسي. متاح على: <https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/page.jsp?id=81&la=AN>
25. ش. بن روين، (2018، 14 يونيو). «التضخم وأسعار الفائدة: فشل صندوق النقد الدولي». تحليل البيانات، العدد 18، المرصد الاقتصادي التونسي. تم الاستخراج من <https://www.economie-tunisie.org/fr/observatoire/inflation-et-taux-interets-echec-du-fmi>
26. تونس والعملية والخدمات المصرفية: مراقبة العملات الأجنبية. الموقع الإلكتروني لشركة Info-Prod Research Middle East Ltd، <https://www.infoprod.co.il/country/tunis2c.htm>. تمت الزيارة في سبتمبر 2023.
27. رويترز. (2023، 8 فبراير). «تونس تعالج قانون تحديث النقد الأجنبي». رويترز. تم الاستخراج من: <https://www.reuters.com/world/africa/tunisia-tackles-law-modernise-foreign-exchange-2023-02-08/>
28. ش. بن روين. وإ. اللواقي. (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة موجزة رقم 11، ص. 9. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf
29. ش. بن روين. وإ. اللواقي. (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة موجزة رقم 11، ص. 9. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf
30. ش. بن روين. وإ. اللواقي. (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة موجزة رقم 11، ص. 9. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf
31. أخبار الأعمال. (2023، أفريل). «نوفل عميرة: الافتقار يتعلق بـ 250 إلى 300 دواء». أخبار الأعمال. تم الاستخراج من <https://www.businessnews.com.tn/naoufel-amira--la-penurie-concerne-250-a-300-medicaments,520,128475,3#:~:text=Invit%C3%A9%20le%2017%20avril%202023,de%20250%20%C3%A0%20300%20m%C3%A9>
32. باغنيريس ل. (2023)، «الافتقار إلى الأدوية هو أزمة متفاقمة بسبب انخفاض قيمة الدينار واعتماد قطاع الصيدلة التونسي على الواردات» : http://www.economie-tunisie.org/fr/La_penurie_de_medicaments
33. ش. بن روين وإ. اللواقي (2021)، «صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية»، المرصد الاقتصادي التونسي، ورقة موجزة رقم 11، ص. 10. تم الاستخراج من: http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf

34. تونس.. بواخر قمح في عرض البحر الفرج والمخزون في خطر

35. https://arabic.rt.com/middle_east أخبار الأعمال. (2023، أبريل). نوفل عميرة: النقص يتعلق بـ250 إلى 300 دواء أخبار الأعمال. تم الاستخراج من: « https://www.ilboursa.com/marches/les-engagements-de-la-bna-envers-l-office-des-cereales-depassent-les-4-7-milliards-de-dinars_40824

36. المرصد التونسي للاقتصاد. « تخفيض قيمة الدينار: سوسة ديوان الحبوب وتهديد للحق في الغذاء». 32 يونيو 2023. <http://www.economie-tunisie.org/ar/Cereales-FMI>

37. العزاوي، شيرين وهلاسني، فلاديمير، «التفاوتات في تكاليف المعيشة تتغير بعد انخفاض واسع النطاق في قيمة العملة: حالة مصر 2016». موضوعات في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة إلكترونية، 21، 2، جمعية الشرق الأوسط الاقتصادية وجامعة لويولا شيكاغو، 2019. تم الاستخراج من: <http://www.luc.edu/orgs/meea/>

38. المرجع نفسه

39. مصر اليوم. (2017). ارتفاع خط الفقر في مصر إلى 800 جنيه شهرياً للفرد تم الاستخراج من <https://www.egypttoday.com/Ar-ticle/3/13326/Egypt-s-poverty-line-to-increase-to-LE-800-monthly>

40. البرادعي، ل. «انخفاض قيمة العملة المصرية وتأثيرها على الفئات الأكثر ضعفاً»، العلاقات الدولية والدبلوماسية، يوليو 2019، المجلد. 7، رقم 07، 316-303 دوي: 10.17265/2328-2134/2019.07.002

41. البنك المركزي المصري (2023، 10 يوليو). بيان صحفي لمؤشر أسعار المستهلكين» تم الاسترجاع من: <https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2023/07/10/12/18/cpi-press-release-june-2023#:~:text=ووفقًا%20لذلك%20ال%20annual%20for%20inflation,2.9%20percent%20in%20May%202023>

42. المرجع نفسه

43. مداخلة الدكتور نجيب أقصي، خبير اقتصادي مغربي، في الندوة الإلكترونية الأولى للمرصد التونسي ومنصة العدالة الاجتماعية : <https://www.youtube.com/watch?v=DbnAtrY39TI&list=PLv4Y7IAE8j42zpIvvE2u8jCdpCTFDTVog&index=2>

44. غيلومونت جينيني، س. (2019). «تحديات إصلاح نظام سعر الصرف بالمغرب». تم الاستخراج من <https://hal.science/hal-02287908/document>

45. رويتز. (2023، 25 أبريل). المغرب لا يخطط لتغييرات في نطاق العملة على المدى القريب - وزير المالية

46. جيفري، سي. (2022، 12 سبتمبر). «الجواهري المغربي يتحدث عن التضخم وإصلاح سوق الصرف الأجنبي والرقمنة والاستدامة». البنوك المركزية. تم الاستخراج من <https://www.centralbanking.com/central-banks/mitarian-policy/7953015/moroc-cos-jouahri-on-inflation-forex-reform-digitalisation-and-sustainability>

47. البرلمان التونسي. (2023). مشروع قانون عدد 2015/64 يتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

48. « تم الاستخراج من <https://majles.marsad.tn/ar/media/show/545>

49. انظر المرصد التونسي للاقتصاد. (سنة). «ملاحظة مفاهيمية: حديث OTE - تخفيض قيمة الدينار». تم الاستخراج من https://www.economie-tunisie.org/ar/OTE_Talk_Devaluation_de_dinars

50. صيادي، م. (2023، يناير). «هذا هو الوقت من عام 2023». المدير الأفريقي. تم الاستخراج من <https://ar.africanmanager.com/12-com-janfi-2023>. « غضب على مواقع التواصل.. انهيار الجنيه المصري يهدد حياة المصريين.

51. « تم الاستخراج من <https://www.alaraby.com/news> - بي بي سي. (2022، 27 أكتوبر). « سعر الدولار: استياء واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعد انهيار الجنيه المصري لأدنى مستوى بعد تعويمه

52. « تم الاستخراج من <https://www.bbc.com/arabic/trending-63418066#:~:text=>

53. ش. بن روين (2022). «إنهاء الاستعمار الاقتصادي ودور البنك المركزي في تنمية ما بعد الاستعمار في تونس». تنمية أفريقيا / أفريقيا والتنمية، 47(1)، 135-158. DOI/الناشر: CODESRIA




المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

 contact@economie-tunisie.org

 www.economie-tunisie.org

 21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia

 www.facebook.com/ObsTunEco

 (+216) 36 329 939